للشهر الثالث على التوالي

البورصة تشهد تبايناً واضحاً في أداء مؤشراتها الثلاثة

تباين في مؤشرات البورصة

المؤشر السعري ينهي تداولات الشهر عند أدنى مستوى منذ سبتمبر الماضي

واصل سوق الكويت للاوراق المالية تسجيل التباين لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة للشهر الثالث على التوالي، حيث استمر المؤشر السعري في تسجيل الخسائر على وقع تراجع أسعار الكثير من الأسهم، ولاسيما الصغيرة منها، الامر الذي ادى إلى تآكل كل مكاسبه السنوية ليتراجع دون مستوى إغلاق عام 2013، منهيا تداولات الشهر عند ادنى مستوى له منذ شهر سبتمبر الماضي. في المقابل، واصل المؤشرين الوزني وكويت 15 تسجيل المكاسب بدعم من التداولات النشطة وعمليات الشراء التي طالت العديد من الأسهم القيادية والتي تشهد بدورها هذه الفترة نشاطا واضحا. وانهى المؤشر السعري تعاملات الشهر الماضي مسجلا خسارة نسبتها 2.18 في المئة، في حين اقفل المؤشر الوزني نهاية الشهر مسجلا نموا بنسبة بلغت 1.78 في المئة، فيما بلغت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 نحو 2.26 في المئة.

هذا وشهد الشهر الماضي استمرار اتجاه انظار الأوساط الاستثمارية إلى المناقشات التي تمت بشان تعديل قانون هيئة اسواق المال، لاسيما بعد استشعارهم بان الأمر اصبح اكثر جدية بعد تزايد أعداد النواب التي تطالب بتعديل القانون، فقد ناقش مجلس الأمة في وقت سابق خلال الشهر الماضي تعديل بعض مواده، وكلف اللجنة المالية البرلمانية بإعداد تقرير خاص بالتعديلات النيابية المقدمة، كما اكد بعض النواب على وجود حاجة ملحة لتعديل القانون، داعين الحكومة بالا تقف حجر عثرة لانها غير قادرة على ضبط هيئة أسواق المال.

على صعيد آخر، شهد شهر ابريل اجتماع اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة، واقرت 18 مادة من قانون الـ B.O.T الجديد، وقد أوضح رئيس اللجنة انه سيتم استكمال باقي مواد المشروع لاحقاً ليتم إقراره بشكل نهائي، مضيفاً ان ابرز المواد التي اقرتها اللجنة تلك التي تتعلق بعدم تجديد عقود المشاريع القائمة بعد انتهاء مدة التعاقد وفق القانون الحالي رقم 7 لسنة 2008 إلا من خلال طرحها للمنافسة من جديد.

من جهة اخرى، أصدرت غرفة التجارة والصناعة خلال الشهر الماضي موجزا لأوضاع الاقتصاد الكويتي خلال العام الماضي، اكدت فيه ان شركات الاستثمار لا تزال تعاني من تداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ تراجعت الميزانية المجمعة لهذه الشركات من أعلى قيمة لها التي تبلغ 16.5 مليار دينار كويتي عام 2008، إلى 10.8 مليارات دينار كويتي عام 2013، كما انخفض حجم الأصول المدارة للغير من 25.4 مليار دينار كويتي في 2007، لتصل إلى 19.1 مليار دينار كويتي بنهاية 2013، فضلا عن تراجع رصيد التمويلات الممنوحة لتلك الشركات خلال السنوات الأخيرة.

وبالعودة إلى اداء سوق الكويت للاوراق المالية خلال شهر ابريل، فقد انعكس تراجع أسعار العديد من الأسهم الصغيرة في السوق سلبا على أداء المؤشر السعري خلال الشهر الماضي، والذي سجل خسارة للشهر الثالث على التوالي، فاقدا بذلك كل مكاسبه التي حققها منذ بداية العام، مسجلا ادنى مستوى إغلاق له منذ أكثر من ستة أشهر، وقد جاء ذلك في ظل استمرار توجه العديد من المتداولين نحو عمليات البيع بهدف جني الأرباح، بالإضافة إلى المضاربات السريعة التي طالما تؤثر على أداء السوق بشكل سلبي.

من جهة أخرى، واصلت الأسهم القيادية، وعلى رأسها أسهم قطاع البنوك، تقديم الدعم لكل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15، واللذان تمكنا من إنهاء تداولات شهر ابريل في المنطقة الخضراء، حيث يشهد السوق هذه الفترة موجة شرائية على تلك الأسهم، وذلك على وقع النتائج المالية التي اعلنت عنها معظمها عن عام 2013، فضلا عن التوقعات الإيجابية بشان نتائجها للربع الأول من العام الحالي، والتي بدأت الشركات في الإعلان عنها منذ بداية الشهر المنقضي.

هذا وقد شهد السوق ذلك الأداء وسط تباين نشاط التداول بالمقارنة مع تعاملات شهر مارس، حيث ارتفع إجمالي قيمة التداول بنسبة طفيفة بلغت 2.34 في المئة لتبلغ 625.60 مليون دينار كويتي، في حين تراجع إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال الشهر بنسبة 1.45 في المئة، ليصل إلى 4.52 مليارات سهم. وقد جاء ذلك في ظل ترقب العديد من المتداولين لإفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية للربع الأول من العام الجاري، والتي يجب أن تكتمل قبل انتهاء المهلة القانونية الممنوحة لتلك الشركات، والتي ستنتهي في منتصف شهر مايو الحالي.

ومع نهاية شهر ابريل اقفل المؤشر السعري عند مستوى 7,407.68 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 2.18 في المئة عن مستوى إغلاقه في مارس، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعا نسبته 1.78 في المئة بعد ان اغلق عند مستوى 491.75 نقطة، في حين اقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,201.71 نقطة، مسجلا مكاسب نسبتها 2.26 في المئة. هذا وقد ارتفع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 2.34 في المئة ليصل إلى 28.44 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضاً نسبته 1.45 في المئة، ليبلغ 205.38 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

اقفلت خمسة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية مع نهاية شهر ابريل محققة مكاسب لمؤشراتها، فيما تراجعت مؤشرات القطاعات الباقية. وقد جاء قطاع السلع الاستهلاكية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعا، حيث انهى مؤشره تداولات الشهر عند مستوى 1,303.92 نقطة، محققاً نموا نسبته 3.28 في المئة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع البنوك، حيث وصلت نسبة مكاسب مؤشره الشهرية إلى 3.08 في المئة، مغلقا عند مستوى 1,132.53 نقطة. وجاء قطاع المواد الاساسية في المرتبة الثالثة بعد ان اغلق مؤشره عند مستوى 1,184.09 نقطة، مسجلا نموا شهريا نسبته 2.18 في المئة. هذا وكان قطاع الخدمات الاستهلاكية هو الأقل تحقيقا للمكاسب خلال شهر ابريل، حيث اقفل مؤشره عند مستوى 1,100.22 نقطة، بارتفاع نسبته 0.40 في المئة.

من جهة أخرى، جاء قطاع التكنولوجيا في مقدمة القطاعات التي سجلت خسائر، حيث انهى مؤشره تداولات ابريل عند مستوى 967.03 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 7.89 في المئة، تلاه في المرتبة الثانية قطاع الاتصالات، والذي انهى مؤشره تداولات الشهر عند مستوى 819.26 نقطة، مسجلا تراجعا نسبته 6.01 في المئة. فيما شغل قطاع الرعاية الصحية المرتبة الثالثة، حيث تراجع مؤشره بنسبة بلغت 3.93 في المئة مغلقا عند مستوى 1,079.81 نقطة. هذا وكان قطاع النفط والغاز هو الأقل تسجيلا للخسائر بين قطاعات السوق خلال شهر ابريل، إذ اقفل مؤشره عند مستوى 1,208.24 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 0.57 في المئة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الشهر الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 2.14 مليار سهم تقريبا شكلت 47.35 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 23.82 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 1.08 مليار سهم للقطاع، اما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، حيث بلغ حجم تداولاته 461.49 مليون سهم اي ما يعادل 10.21 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 34.47 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 215.65 مليون د.ك.، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 26.90 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 168.27 مليون د.ك. أما قطاع العقار، فقد حل ثالثا بعد ان بلغت قيمة تداولاته 81.09 مليون د.ك. اي ما نسبته 12.96 في المئة من إجمالي قيمة تداولات السوق.

«الوزني» و «كويت 15» يسجلان مكاسب بدعم من التداولات النشطة

التداول الشهري للقطاعات من حيث القيمة

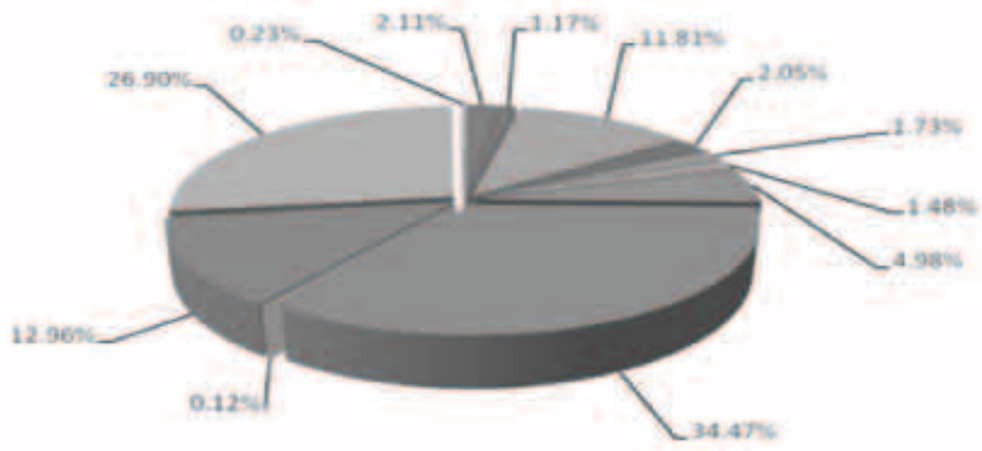

رسم توضيحي للتداول الشهري للقطاعات من حيث القيمة

التداول الشهري للقطاعات من حيث الكمية

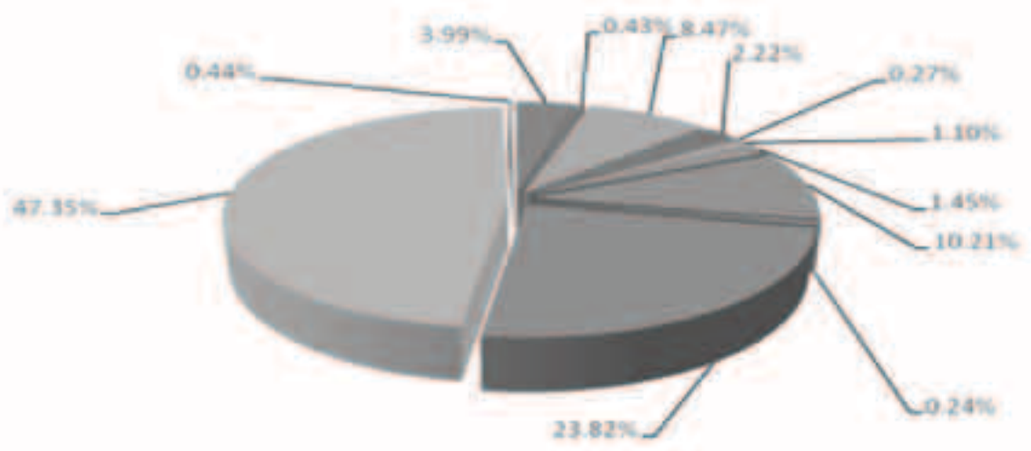

رسم توضيحي للتداول الشهري للقطاعات من حيث الكمية

ارتفاع الإيرادات إلى مستوى قياسي وصل إلى 194 مليار درهم

«آيبيك» تعلن عن النتائج المالية لـ 2013

أعلنت شركة الاستثمارات البترولية الدولية «آيبيك»، وهي شركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل من قبل حكومة إمارة أبوظبي، عن البيانات المالية الموحدة ومجموعة من المؤشرات المالية لكامل عام 2013.

وقد وصلت إيرادات الشركة إلى 194 مليار درهم، مقارنة مع 190.6 مليارات درهم إماراتي في عام 2012، وهو ما يمثل زيادة قدرها 3.4 مليارات درهم.

كما ارتفعت الأرباح الصافية للعام 2013 لتصل إلى 7.9 مليار درهم مقارنة مع 6.4 مليارات درهم في عام 2012 بزيادة قدرها 1.5 مليار درهم.

كذلك بلغ إجمالي الأصول 251.2 مليار درهم بتاريخ 31 ديسمبر 2013 مقارنة مع 239.3 مليار درهم بتاريخ 31 ديسمبر 2012، وذلك نتيجة لانتعاش أسواق الأسهم العالمية، والارتفاع في أسعار صرف اليورو والدولار، وعمليات الاستحواذ التي أجرتها الشركة خلال هذه الفترة.

كما بلغ إجمالي الحقوق 64.4 مليار درهم في 31 ديسمبر 2013، مقارنة مع 57.2 مليار درهم للفترة نفسها من عام 2012.

وقال عبدالله القبيسي، العضو المنتدب لشركة الاستثمارات البترولية الدولية «آيبيك»: «يعد عام 2013 احد أكثر السنوات نجاحا بالنسبة لنا، حيث شهدت نتائج آيبيك الممتازة ارتفاع الإيرادات إلى مستوى قياسي وصل إلى 194 مليار درهم «52.8 مليار دولار»، مع ارتفاع في الأرباح بنسبة 23 بالمائة، وانخفاض في الديون بنسبة 10 بالمائة، وهي نتائج تليق باحتفال آيبيك هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لانطلاق عملياتها».

وأضاف: «على مدى السنوات الخمس الماضية، نمت الأصول الموحدة لشركة الاستثمارات البترولية الدولية من85.5 مليار درهم إلى 251.2 مليار درهم، بحيث وصل معدل النمو السنوي المركب لمدة 5 سنوات إلى 24 في المئة. كما نمت الإيرادات المجمعة من36.2 مليار درهم إلى 194 مليار درهم، ونمت الأرباح التشغيلية المجمعة من 1.5 مليار درهم إلى 9.2 مليار درهم، وهو ما يمثل معدلات نمو سنوي مركبة بنسبة 40 في المئة و 44 في المئة على التوالي».

واختتم عبدالله القبيسي بالقول: اتقدم بخالص الشكر والعرفان لرئيس مجلس إدارتنا سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان على توجيهه وقيادته الحكيمة، كما أشكر أعضاء مجلس الإدارة على جهودهم وخبراتهم القيمة، وكذلك الموظفين على تفانيهم وعملهم الدؤوب من أجل تحقيق هذه النتائج الممتازة».

يذكر أن التصنيف الائتماني لـ «آيبيك» من قبل وكالات موديز، ستاندرد اند بورز، وفيتش هو Aa3، AA، AA، على التوالي مع نظرة مستقبلية مستقرة.

ارتفاع الأرباح الصافية للعام 2013 إلى 7.9 مليارات درهم

محمد جواد جعفري يفوز بـ 125.000 ألف دينار من البنك الوطني في سحب الجوهرة لشهر إبريل

جعفري يتسلم الجائزة

فاز محمد جواد جعفري بمبلغ 125,000 دينار في سحب حساب الجوهرة لشهر إبريل من بنك الكويت الوطني، وجرى السحب تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة.

وقد وجه الفائز شكره الى البنك الوطني على الجوائز القيمة التي يحرص من خلالها على مكافأة عملائه، ونوه بالخدمات الفريدة التي يوفرها والتي تتمتع بمزايا حصرية وغير مسبوقة.

وقام البنك الوطني بتطوير حساب الجوهرة وتعزيز قيمة الجوائز ليقدم لعملائه فرصا أكثر للفوز بما يكرس ريادته في السوق المصرفية المحلية، حيث زاد من فرص عملائه للفوز بـ 5.000 دينار أسبوعيا و125.000 دينار شهريا و250.000 دينار ربع سنويا، وذلك انطلاقا من سعيه الدائم إلى مكافأتهم وتقديم الأفضل لهم.

ويؤهل حساب الجوهرة جميع عملائه تلقائيا للدخول في السحوبات الأسبوعية والشهرية وربع السنوية مقابل كل 50 دينارا فقط. وكلما ازداد رصيد العميل، ازدادت فرصه بالفوز في إحدى هذه السحوبات الثلاثة. وتجدر الإشارة إلى أن حساب الجوهرة يتيح للعملاء إجراء عمليات السحب والإيداع في أي وقت ولدى أي من فروع الوطني المنتشرة في كافة أنحاء الكويت.

ويحرص البنك الوطني على مكافأة عملائه دوما بأفضل العروض والحملات الترويجية، وتعريفهم بالخدمات المصرفية المتنوعة والمختلفة التي يقدمها والتي تغطي احتياجات مختلف شرائح العملاء. وقد نجح من خلال ابتكاره وتطويره الدائم للخدمات البنكية في تعزيز صدارته وموقعه المتميز محلياً من خلال أكبر شبكة فروع وقنوات توزيع في السوق المصرفي.

ويعتبر حساب الجوهرة من بنك الكويت الوطني الخيار الأفضل للعملاء بفضل مزاياه العديدة والجوائز النقدية القيمة التي يقدمها على نحو أسبوعي وشهري وربع سنوي والتي تتيح لهم تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم، هذا إلى جانب تميزه كحساب من دون فوائد.